Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تضمنته من تصور وتنظيم جديدين للظواهر النحوية وصلة بعضها بالبعض الآخر. تصوراً قائماً فى أساسه على الوظائف اللغوية وليس على أسس عقلية منطقية، ولا على أساس الحالة الإعرابية.

وتضمنت محاولة عبد المتعال الصعيدى [1] المسماة بالنحو الجديد مفهوماً للنحو مخالف للنحاة مخالفة جوهرية فى مفهوم الإعراب، فليس الإعراب عندهم كما عرّفوه «تغير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً»، وهو المفهوم الذى يعقد تلازماً بين التغير الإعرابى والعوامل المختلفة، وإنما هو ـ فى رأيه ـ «تصرف أهل العربية فى آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم» [2] وهو بذلك يجعل الإعراب شاملا لكل أنواع الكلم بعد أن كان مقصوراً على الأسماء والأفعال المضارعة.

ويرى المؤلف أن رأيه فى فهم الإعراب أرجح من رأى النحويين بدليل أن اللغات غير المعربة هى التى تلزم أواخر كلماتها حالة واحدة. كما نراها فى لغتنا العامية التى تنتهى بالسكون دائماً، ولا تختلف فى هذا أسماؤها وأفعالها وحروفها، فتكون اللغات المعربة هى التى لا تلزم أواخرها حالة واحدة . وبأن بعض النحويين قالوا بإعراب فعل الأمر، وهم الكوفيون، وبعضهم جعل للحروف موضعاً إعرابياً، كالفراء الذى اعتبر «فى» فى نحو «سقط فى أيديهم» هى نائب الفاعل، وأن «الباء» فى نحو «مررت بزيد» فى محل نصب.

وعلى هذا لا يكون هناك فرق بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف إلا فى أن كل حرف له إعراب خاص به، أما الأسماء والأفعال فتنقسم إلى أنواع لكل نوع منها إعرآب خاص به، فالأسماء تنقسم إلى ثلاثة أنواع: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات والأفعال تنقسم إلى ... ماضٍ ومضارع وأمر،

(١) النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدى، ص ٢٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٢ وما يليها.